بحث لغوى أنف

للأستاذ عبد القادر المغربي

كنت ألقيت فى روضة المجمع العلمى العربى بدمشق محاضرة فى غريب اللغة قصصت فى آخرها خبر الأميرة اليمانية (ابنة الجلندى) ، وكانت تحمق ، أى تنسب إلى الحمق . وقد ذكروا من حمقها أنها أرادت يوماً أن تلهو ، فألبست سلحفاة لها حلىّ زينتها ، ونزلتها تسرح فى حديقة قصرها . وكانت الحديقة على شاطىء البحر ، فانسابت السلحفاة إلى الشاطىء وغاصت فى الماء بما عليها من الحلى . فأمرت الأميرة جواريها أن يغترفن ماء البحر بأكفهن ، ويصببنه على رمل الساحل . وكانت تقول لهن منشطة (زافٍ زافٍ ، لم يبق غير قُدافٍ) أى لم يبق غير غرفة ؛ فعيروها بحمقها ، وضربوا به المثل . فتخيلت أنها دافعت عن نفسها بقولها : إن الحروب البشرية التى يقع فيها التغريق والتدمير ، لم ينسبوا أهلها إلى الحمق ، فكيف يحمقونها هى ؟ ثم قلت على لسانها (أنا غرّقتُ وهم غرّقوا ، وشتان بين ما حمّقت وحمّقوا ، أفيكون من العدل أن أحمَّق ولا يحمقّوا ؟) فاستعملت فعل (حمَّق) من باب (التفعيل) ، وعلى أثر ذلك كتب الأستاذ صلاح الدين المنجد فى مجلة الرسالة الزاهرة (العدد ٤٤١ من السنة التاسعة) مقالاً أثنى فيه على المحاضرة ، ولكنه انتقد استعمالى لفعل (التحميق مكان (الحمق) وسأل عما إذا كان يصح هذا الاستعمال ، فأحببت أن أجيبه على نقده بالكلمة التالية :

حقاً إن فعل الحمق لا يجىء فى كلام العرب إلا ثلاثياً ، ونقل بعضهم مجيئه من باب الإفعال ، لكنهم اتفقوا على أنه لغة رديئة بل أنكرها الأصمعى بالمرة . هكذا قال أصحاب اللسان والصحاح ومختار الصحاح والمصباح ، فإنهم جميعهم ذكروا (الحمق والإحماق) ولم يذكروا التحميق . وقد خالفهم فى ذكره صاحب القاموس وشارحه

السرعة تنسى الأحلام التى يزخرفها لنا الخيال ونحن نؤلف ؟ وهل يستطيع هذا المكتب ولما يبلغ أعضاؤه العشرة ، أن يؤدى للنهضة حقوقها عليه ؟ وهل العمل الذي فرض على هذا المكتب ، والذى لن ينتهى فى أقل من عشر سنوات هو من قبيل التنويع الذى أشار إليه الدكتور للنهوض بنقل الآثار الأدبية والعلمية والفلسفية الخالدة ؟ وأخشى أن يكون الدكتور قد نسى تلك المثل العليا التى كان يغازلها خياله الخصب وهو يكتب فصوله الشائقة عن الأدب والأدباء والترجمة والمترجمين والتمثيل والممثلين فى كتابه الجليل . لقد كان الأجدر بإدارة الترجمة أن تكون شيئاً آخر غير هذا الشيء الذى لن تشعر به الأمة إلا بعد عشرات السنين ... لماذا نفرغ إلى هذا العمل البطىء السلحفائى الذى يخمد الأنفاس ولا تعطى لنا الحرية فى نقل روائع الآداب العالمية التى أشار إليها الدكتور فى كتابه ؟ ... إنى لا أجادل فى قيمة الموسوعة التاريخية التى نقلها إلى العربية ، ولكنى أجادل فى عدم الملاءمة بين احتياجاتنا وبين أعمالنا ... وليس يجادل أحد فى أننا أحوج ألف مرة إلى روائع المسرح العالمية وروائع القصص العالمية منا إلى هذا التاريخ العام الذى يأتى دوره بعد أدوار الآداب المختلفة بمراحل شاسعة . فإن لم يكن بد من القيام بكل ذلك ، فلنمن على الأقل بهذه الإدارة الضيقة (ولتبذل لها الدولة أقصى ما تملك من جهد وأكثر ما تستطيع من المال) كما يقول الدكتور فى كتابه . أما أن نحلم بأشياء جميلة فتتاح لنا الفرصة فى إنشائها فنوجدها ولا نوجدها فى وقت واحد ، فهذا من المتناقضات التى ينبغى ألا نقع فيها ، كما يجب ألا تتبعثر جهود تلك الإدارة التى يرأسها أقدر رجال الترجمة فى مصر فيما هو بالمحل الثانى أو الثالث مما نحتاج إليه أصلاً . إن الساعات الثمينة التى يقضيها شباب المترجمين يومياً فى نقل هذه (الأصابير) التاريخية إلى اللغة العربية كانت تتيح لهذه اللغة عشرين أو ثلاثين درامة كل سنة من أروع الدراملت التى تمد المسرح والقراء فى وقت معاً بثروة لا تعدلها ثروة .

(للحديث بقية)

نسيم شقير

وهذه عبارتهما : (محقه كنعه محقاً أبطله ومحاه ، كحّقه تمحيقاً للمبالغة . ومنه قراءة عبد الله بن الزبير « يمحق الله الرِّبا ، ويُرَبِّي الصدقات ، يمحق من التمحيق ويربي بتشديد الباء من التربية) ه وظاهر هذا القول أن التشديد لغة فى التخفيف

وأرى أن قول أرباب المعاجم هو الحق ، وأنه لا (تمحيق) فى اللغة ، وإنما الذى فيها هو (المحق) وقد سها صاحب القاموس فقال بالتمحيق ، وما استشهد به من قراءة ابن الزبير ليس محلاً للاستشهاد ، وإن صحّت القراءة .

وبيان ذلك أنّ (يمحّق الله الربا) المشدّد الحاء فى قراءة ابن الزبير إنما جاء مشدداً للمزاوجة بين فِعْلَيْ (يمحّق) و (يربّى) فيصبحان كلاهما مشددين

والتزاوج بين كلمات اللغة فى الكلام الفصيح مذهب للبلغاء معروف وطريق مطروق . ومنه الحديث الشريف (إرجعن مأزورات غير مأجورات) فقوله (مأزورات) إنما هُمِزَ ليواخى ويُزاوج (مأجورات) فلا يُقال إن الفعل من (مأزورات) هو (أزر) بالهمز وإنه بمعنى (وزر) . ثم لا يجوز استعمال أزر فى الكلام من دون غرض المزاوجة المذكورة ، كما لا يجوز تدوين فعل (أزر) فى المعاجم فى مادة (أ . ز . ر) . ومثله (محّق) بالتشديد فهو إنما ورد فى قراءة ابن الزبير لغرض المزاوجة وليس هو لغة للعرب . ولذا لا يجوز استعماله فى جملة لا ازدواج فيها ، كما لا يجوز تدوينه فى المعاجم . وهذا ما جعل أرباب المعاجم يهملونه

فأستنتج من كلّ ما مرّ أنه تجوز تخطئة صاحب القاموس فى تدوينه فعل التمحيق وتخطئة شارحه فى عدم الإشارة إلى أمر المزاوجة ، كما يجوز لى أن أعتذر لنفسى فى استعمال فِعْلَيْ (محّقْتُ ومحّقوا) بالتشديد ، أعتذر بأنى إنما ذكرته مزدوجاً بأشباهه من الأفعال المشددة قبله وبعده ، (أنا غرّقتُ وهؤلاء غرّقوا ، وشتان بين ما محّقت ومحّقوا ، أفيكون من العدل أن أحمّق وما يحمقوا !) :

وهناك وجه آخر لصحة فعل التمحيق ربما ذهب بعضهم إليه ، وهو أن علماء الصرف ذكروا أنه يؤتى بالفعل الثلاثىّ من باب التفعيل لإفادة المبالغة تارة والتعدية تارة ؛ فلم لا يكون محق إنما شُدد لهذا الغرض ، أى غرض المبالغة لا غرض المزاوجة ؟ والجواب على ما يذهبون إليه هو أن هذه المسألة ، أى مسألة ما يقوله علماء الصرف فى قياسية صيغ الأفعال المزيدة على اختلافها ، وما تفيده تلك الزيادات من الدلالة على التعدية والمبالغة وغيرها ـ هذه المسألة ما زالت ولا تزال موضعاً للأخذ والرد بين العلماء وبين أعضاء مجامعنا العلمية خاصة . وكل ما فعل مجمع مصر من التوسعة والترخيص فى زيادات الأفعال المزيدة ، أنه قرر قياسية تعدية الفعل الثلاثى بالهمزة (مجلة المجمع ج ١ ص ٢٣٠) ولم يبت الرأى فى ما وراء ذلك بعد . ولعله يعود إلى الترخيص فى قياسيّة التضعيف لإفادة المبالغة فى مثل أفعال (حَلَّل ، برَّر ، عضَّد ، نقّد ، وصَّف) فإن فى الترخيص بذلك سداً للثلمة ، ووفاء للحاجة ، وتأدية لأغراض المتكلمين فى العلوم العصرية والفنية وما له اتصال بها من صناعات واختراعات

وما قلناه فى عدم جواز استعمال (التمحيق) هو رأينا ، ما دمنا لم نجد نصّاً على جوازه غير قراءة ابن الزبير فإذا وُجد النص فنحن له تَبَع .

(دمشق)

عبد القادر المغربى
نائب رئيس المجمع العلمى العربى بدمشق
وعضو مجمع فؤاد الأول للغة العربية

إدارة البلديات . مشتريات

تقبل العطاءات لغاية الساعة العاشرة من صباح ١٢ ـ ٦ ـ ٤٣ ببلدية المنصورة عن توريد أدوية وتطلب الشروط منها نظير مائة مليم .

٦٠٥